



**قرار مجلس الإدارة رقم (114) لسنة 2019 بتاريخ 2019/8/28
بشأن مد مهلة توفيق أوضاع شركات التأجير التمويلي والتخصيم**

مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم (10) لسنة 2009 بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية؛
وعلى قانون تنظيم نشاطي التأجير التمويلي والتخصيم الصادر بالقانون رقم (176) لسنة 2018؛
وعلى النظام الأساسي للهيئة العامة للرقابة المالية الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم (192) لسنة 2009؛
وعلى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (137) لسنة 2018 بشأن ضوابط منح الترخيص واستمراره لشركات التأجير
التمويلي والتخصيم؛
وعلى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (6) لسنة 2019 بشأن مد مهلة توفيق أوضاع شركات التأجير التمويلي
والتخصيم؛

وعلى موافقة مجلس إدارة الهيئة بجلسته المنعقدة بتاريخ 2019/8/28.

قرر

(المادة الأولى)

تُمد المهلة الممنوحة لشركات التأجير التمويلي والتخصيم المشار إليها بالمادة الثالثة من القانون رقم (176) لسنة 2018 بإصدار قانون تنظيم نشاطي التأجير التمويلي والتخصيم، لمدة ثلاثة أشهر أخرى اعتباراً من 2019/8/14 وذلك لتوفيق أوضاعها.

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية وعلى الموقع الإلكتروني للهيئة.

رئيس مجلس إدارة الهيئة

د. محمد عمران



٤٦٠٧٦

